SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.20 NO. 3 2021
DOI: 10.51984/JOHS.V20I3.1492

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

اتجاهات السياسة الفرنسية في فزان 1943/1951

سالم الصغير أصنان

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

الملخص

تتناول هذه الدراسة السياسة الفرنسية في إقليم فزان بعد الحرب العالمية الثانية ، ويُعدّ إقليم فزان من المناطق المهمة التي تسعى فرنسا للسيطرة عليها منذ القرن التاسع عشر، وبعد الحرب العالمية الثانية ودخول فرنسا فيها حاولت بكل الطرق فرض سيطرتها على فزان، واتبعت من أجل تحقيق ذلك سياسة تعسفية ضد سكان الإقليم فقد عزلت الإقليم عن غيره من الأقاليم الليبية وجزئته عنه، كما فرضت تصاريح سفر على كل مواطن يخرج من الإقليم أو يدخل إليه ، بالإضافة إلى فرض عملة خاصة في الإقليم ، وعندما انتهت الحرب ووسط المتغيرات الدولية التي سادت العالم بعدها دخلت فرنسا في صراع مع الدول الكبرى والأمم المتحدة في محاولة منها للبقاء في الإقليم ولكن النخب الوطنية حاربت من أجل استقلال ليبيا ووحدة أقاليمها ونجحت في ذلك.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الفرنسية
اتجاهات
فزان

French Politics Trends in the Fezzan 1943/1951

Salem Alsagheer Amhimmid

Department of History, Faculty of Arts, Sebha University, Libya

A B S T R A C T

This study deals with the French policy in the Fezzan region after the Second World War, and the Fezzan region is considered one of the important areas that France has sought to control since the nineteenth century. The region has isolated the region from other Libyan regions and part of it from it, and travel permits have been imposed on every citizen leaving or entering the region, in addition to imposing a special currency in the region, and when the war ended and in the midst of international changes that prevailed in the world after that, France entered into conflict with the major countries And the United Nations in an attempt to remain in the region, but the national elites fought for the independence of Libya and the unity of its regions and succeeded in that.

Keywords:

French politics
trends
Fezzan

المقدمة

تُعدّ دراسة اتجاهات السياسة الفرنسية في فزان من المواضيع المهمة التي توضح مدى أطماع فرنسا الاستعمارية في السيطرة على إقليم فزان وفصله عن التراب الليبي وضمه إلى مستعمراتها الأفريقية ، نظراً لما يتمتع به الإقليم من موقع جغرافي مميز ومتوغل في عمق الصحراء الإفريقية مما يكسبه أهمية في السياسة الاستعمارية الفرنسية، وتتناول هذه الدراسة سياسة الإدارة الفرنسية في فزان عقب الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال، وما حدث من تطورات إقليمية ودولية خلال هذه الفترة خاصة التمسك الفرنسي بالسيطرة على الإقليم وتكتيف الجهود الدولية من أجل بقائها في فزان .

وبما أن المدن الليبية تكتسب خصوصية بحكم ترابطها مع محيطها الليبي ، ففزان كانت جزءاً لا يتجزء من الأقاليم الليبية الأخرى كطرابلس وبرقة وبسبب هذا الترابط انتهجت فرنسا سياسة خاصة للإقليم ، وهذا ما ستحاول توضيحه هذه الدراسة من خلال تتبع الآثار السياسية للسياسة الفرنسية على الإقليم ، ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع لتسليط الضوء على طموح الليبيين في فزان للاستقلال وما هو الموقف الفرنسي منه، وما تأثيره المباشر لتدمير الوحدة السياسية بين الأقاليم الليبية.

وترجع أهمية الموضوع في تسليط الضوء على أهم المواقف الفرنسية في الإقليم وتأثيرها على طموح الليبيين في نيل الاستقلال.

بعد طرد المحتل والسياسة الفرنسية المتبعة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى إعلان الاستقلال.

ولعدة أسباب تم اختيار هذا الموضوع منها

*Corresponding author:
E-mail addresses: salem1978assgir@gmail.com
Article History : Received 03 August 2021 - Received in revised form 04 October 2021 - Accepted 20 December 2021

1. بعد اشتراك الليبيين في الحرب وطردهم الإيطاليين كيف كانت المواقف الفرنسية اتجاههم ؟
2. ما هو موقف فرنسا من المستعمرات الإيطالية ونخص بالذكر ليبيا ؟
3. كيف جاءت اللجنة الرباعية إلى فزان؟ وكيف استقبلها أهالي فزان؟

ويهدف هذا البحث للإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إجابة علمية وموضوعية، منها: ماهي أبرز المواقف السياسة الفرنسية في فزان عقب الحرب؟ وهل لفرنسا سياسة واضحة لإنهاء معاناة السكان؟ وما هو موقف فرنسا من قدوم اللجنة الرباعية لفزان؟ هل للسياسات الفرنسية تأثير على الوحدة بين الأقاليم الليبية؟ وهل كانت السياسة الفرنسية في فزان شبيهة بسياسة بريطانيا في طرابلس وبرقة أم لها أوجه اختلاف؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات سوف تستخدم الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي القائم على جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع ، والذي يوفر آلية علمية لطرح الموضوع بشكل موضوعي علمي وفق شروط البحث العلمي.

وقسمت الدراسة إلى:.

- السياسة الفرنسية في فزان بعد الحرب 1943
- بداية الخلافات حول المستعمرات الايطالية1946/1943
- اللجنة الرباعية في فزان ومشروع بيفن سفورزا
- السياسة الفرنسية وموقفها من الاستقلال.

السياسة الفرنسية في فزان بعد الحرب 1943

حكمت ايطاليا فزان وغدامس وغات حكماً عسكرياً مباشراً، خاصة أن الأمور في فزان لم تهدأ وتستقر إلا في فترة متأخرة من وجودها في الإقليم لذلك لم يكن للإدارة العسكرية الإيطالية نظام إداري متكامل يتناسب وحجم المنطقة، ويرجع ذلك أصلا إلى طبيعة المنطقة، وأيضا لظروف الاحتلال الإيطالي.

فقد تم تقسيم المنطقة إلى عدد من المقاطعات عرفت بالمديريات ،على رأس كل مديرية مدير محلي لديه مساعد سكرتير ، وله اختصاصات محدودة، ، وعليه الرجوع إلى السلطات الايطالية في مجمل الأمور واستشارتها، فكانت وظيفة المدير قاصرة على جمع الضرائب فقط ، وكانت كل مديرية لديها وحدة قضائية تتألف من قاضي ومساعد له وكاتب ، واستخدم النظام الإيطالي عدداً من الفزانيين في بعض الوظائف.1

وعلى غرار إيطاليا حكمت فرنسا المنطقة حكماً عسكرياً مباشراً، فالنظام الإداري العسكري الذي أقامته فرنسا كان مُعدا سلفا حسب تقدم القوات العسكرية الفرنسية، وكانت هذه التنظيمات تخضع لسلطة العميد ديلانج **De lanj**الذي عين حاكما عسكريا لفزان بعد توقف العمليات العسكرية كما أخضعت المنطقة بالكامل لحكومة الجزائر فزان غدامس غات2 ومن هنا بدأت سياسة فرنسا الحرة المتحالفة مع أبناء ليبيا المهجرين الذين تحالفوا معها من أجل تحرير بلادهم من الإيطاليين

وبعد استقرار الأمور نهائيا تم إقامة إدارة عسكرية على رأسها مقيم عام فرنسي في سبها، التي أصبحت العاصمة الإدارية لفزان.3

ويتم تعيين المقيم العام في فزان من قبل وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية وهو المسئول الإداري والعسكري ومرجعيته هي الحاكم العام في الجزائر4، ومن خلال هذه الاجراءات يتبين لنا مدى ألاعيب السياسة الاستعمارية الفرنسية في جعل فزان جسر التقاء لمستعمراتهم الأفريقية.

على إثر ذلك تم تقسيم فزان إلى ثلاثة أقسام إدارية هي-:

1- فزان وتشمل ((مرزق، سبها، براك)).
2- غدامس.
3- غات

وفق هذا التقسيم فإن المسؤولية الإدارية في الإدارات الثلاث كانت تخضع لوزارتين مختلفتين في باريس هما وزارتي الخارجية ووزارة الداخلية وهاتان السلطتان هما المرجعية النهائية لهذه الإدارة ، الأولى مسؤولة عن المسائل الخاصة بعلاقات فزان الخارجية، والثانية مسؤولة عن إدارتها محليا ويستثنى من ذلك غات وغدامس اللتين تم فصلهما عن باقي أجزاء الإقليم ففي يناير 1943. تم إلحاق غات بالجزائر إداريا وكان قطع أوصال الوطن جزء من سياسة مد النفوذ.5

بداية الخلافات حول المستعمرات الإيطالية1946/1943

وبعد انتهاء الحرب ظهرت الخلافات والأطماع بين الدول المنتصرة كل حسب مصالحه وأهدافه الاستعمارية وتجلى ذلك في رفض الدول الكبرى إدراج القضية الليبية في جداول أعمال بعض المؤتمرات وفي مؤتمر "سان فرانسيسكو **SAN FRNCISCO**نوقشت جميع مشاكل المستعمرات الإيطالية ومن بينها القضية الليبية، غير أنّ الحكومات لم تصل في هذه المناقشة إلى اتفاق بشأن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر، وذلك لاقتناع الحلفاء بأن إيطاليا فقدت جميع مستعمراتها في أفريقيا ولن تعود إليها بعد الحرب.

وفي صيف 1945م عقد اجتماع بين أقطاب الدول الكبرى الثلاثة المنتصرة في الحرب "تشرشل وترومان ، وستالين في بوتسدام لبحث المشاكل التي نجمت عن الحرب للوصول إلى اتفاق إن أمكن ذلك. 6 وكان من ضمن المشاكل التي عُرِضت مشكلة ليبيا ولأول مرة ظهر الخلاف واضحاً بين الأقطاب الثلاثة عندما طالب ستالين بالوصاية على ليبيا، إلاّ أنّ هذا الطلب لم يقابل بالارتياح من قبل ثشرشل رئيس وزراء بريطانيا، ومن هنا قررت الدول الأربع الكبرى فرنسا والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، و بريطانيا، عقد مؤتمر لوزراء خارجيتها في لندن لبحث مصير المستعمرات الإيطالية بصفة رسمية، وبتاريخ 11 سبتمبر سنة 1945 عقد بلندن مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى مكّونا من وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وأمريكا، لبحث قضية المستعمرات الإيطالية.7

فقد طلبت فرنسا فيه تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ورأت أن ترجع المستعمرات الإيطالية إليها وذلك حرصاً منها على توازن القوى الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتوافق التطلعات الفرنسية مع الأمريكية الطامحة في الحد من انتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي وإبعاده عن المنطقة وتركها لفرنسا وبريطانيا.8

كما قدمت فرنسا في المؤتمر بالمطالب الآتية

1. استرجاع الأراضي الواقعة بين غدامس وغات وهي التي تنازلت عنها فرنسا لإيطاليا في 12/سبتمبر 1919م
2. استرجاع الأراضي الواقعة شمال تبستي وأنيدى وهي التي تنازلت عنها فرنسا لإيطاليا في7/يناير 1935م.

3.إلحاق غدامس وغات بحكومة الجزائر بدعوى أنهما مركزان عسكريان

4.إلحاق فزان بحكومة الجزائر بدعوى أن فزان نقطة التقاء أفريقيا الفرنسية الشمالية بمستعمرة تشاد الفرنسية و بأعتبار أن الفرنسيين افتتحوها عنوة بقيادة الجنرال لوكير

5.تعديل حدود ليبيا .تشاد بالاستيلاء على السارة والمنطقة العشبية التي تليها لإدخال جميع المواقع شمال تبستي ضمن الحدود الفرنسية

6.إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي حتى مدينة الخمس لإيجاد منفذ لمستعمرات فرنسا في أفريقيا الوسطى على البحر الأبيض المتوسط.9

ومن هذه المطالب يتبين طموح فرنسا الاستعماري الطامح إلى مد النفوذ على حساب تطلعات الليبيين في الاستقلال ، واقتطاع فزان عن ليبيا بغية أن تكون فزان نقطة التقاء المستعمرات ومنها إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط.10

وازدادت وجهات النظر اختلافاً حول هذه القضية والتي برزت في مؤتمر بوتسدام، حيث كان من الممكن التوصل إلى اتفاق جماعي حول تقرير مصير ليبيا لولا تمسك وزير خارجية الاتحاد السوفيتي بطلب من "ستالين" في مؤتمر بوتسدام، وأثناء المناقشات والمساومات بين هذه الدول قَدّم وزير خارجية أمريكا مشروعاً يتضمن الآتي: منح ليبيا الاستقلال التام بعد عشر سنوات، وخلال فترة الانتقال تبقى ليبيا تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة، وتعيّن رئيساً لها يتمتع بسلطات تنفيذية مطلقة، على أن يكون مسئولا أمام مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتكوين لجنة استشارية تضم سبعة ممثلين من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومقيم عربي وآخر أوروبي تختارهما الدول الخمس المعنية، وأن يحتفظ مجلس الأمن بحقه المطلق في اختيار النقاط الاستراتيجية وأدارتها باعتبارها من المناطق التي تسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين11.

واختلفت الآراء حول المشروع الأمريكي بعد عرضه، فالاتحاد السوفيتي طالب بإدارة منطقة طرابلس وأوضح المندوب الروسي أنّ بلاده تريد أن يكون لها منفذ على البحر المتوسط وطالب بأن يكون المنفذ في منطقة طرابلس.

وعندما طرح السؤال حول مستقبل ليبيا سنة 1945م كان الجدل حول المواقف من الحركة الوطنية في شمال إفريقيا وأثرها على مستعمراتها، وبالتالي فإنّ موقف فرنسا كان يعارض استقلال ليبيا لأنّ ذلك سيضرّ بالوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، وبالتالي يجب تأجيل الاستقلال لأنّ فرنسا كانت تخشى ما يسمّى بنظرية "الدومينو" والتي ستكون ليبيا أوّل سلسلة ربط للقوميّة والتحرّر في المغرب العربي.

وطالبت إيطاليا بالوصاية على مستعمراتها السابقة، في حين اقترح الاتّحاد السوفياتي الوصاية الجماعيّة على مناطق ليبيا الثلاث، في حين كانت الولايات المتّحدة ترى أن تتم الوصاية على ليبيا لإيطاليا إلى أن يتمّ إعداد البلاد للاستقلال في غضون 10 سنوات، واتفقت معها فرنسا في ذلك، أمّا المملكة المتحدة فكانت مستعدة للانضمام إلى موقف الولايات المتحدة شريطة أن يتمّ فصل برقة عن بقيّة مناطق ليبيا ووضعها تحت الوصاية البريطانية، وبناء على ذلك ونتيجة لاختلاف وجهات النظر فإنّ الاتفاق حول ليبيا وصل إلى طريق مسدود بين الدول الأربع الكبرى، وإزاء هذه الخلافات وخوفاً من تجميد الموقف وافق الجميع على إحالة المشكلة بأسرها إلى مجلس يضم مندوبين عن وزراء خارجية الدول الكبرى لمناقشة الموضوع في فترة محددة من الزمن، ويرفع بعدها تقريره لمجلس وزراء الخارجية12.

ووقعت خلال الفترة من أكتوبر سنة 1945م إلى أبريل سنة 1946م أحداث كان لها أثر عميق في الموقف الدولي ،منها انهيار العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ودول غرب أوروبا نتيجة الخلاف حول الوحدة الألمانية، ومسألة التعويضات عن أضرار الحرب، وربط الكتلة البلقانية بالاتحاد السوفيتي، وكذلك موجة الغضب التي اجتاحت ليبيا غداة سماع الليبيين خبر احتمال عودتهم تحت الوصاية الإيطالية.

ونتيجة لهذه الصراعات الدولية داخل المؤتمر، حاول المندوب الأمريكي التدخل للتوفيق بين وجهات النظر، فأقترح منح إيطاليا الوصاية على ليبيا مع توفير الضمانات التي تكفل استقلال ليبيا خلال عشر سنوات، واعترض المندوب الفرنسي على تحديد مدة الاستقلال، وإزاء هذا الاختلاف في وجهات النظر تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح تضمن الآتي:

1. تنازل إيطاليا عن سيادتها على ليبيا.
2. تأجيل مشكلة المستعمرات لمدة سنة من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا13.

وافقت فرنسا على هذا الاقتراح من حيث المبدأ ويتبين لنا أن القاعدة العريضة لكبح طموحات الليبيين ومشروع بيفن سفورزا هو ما تقدمه الدول من مشاريع مؤيدة للوصاية أو استمرار الاحتلال أو عودة المحتل، وعلى أثر ذلك تقدّم بيفن وزير خارجية بريطانيا بمشروع قرارين ، الأول في صيغة المعاهدة مع إيطاليا، والثاني في صيغة قرار يوقعه الوزراء الأربعة، وتقتضي المادة المقترحة ما يلي :

1.تنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الأفريقية.

2.الإبقاء على الإدارة العسكرية على أن يصدر قرار نهائي في شأن هذه الممتلكات.

وافقت فرنسا على المشروع كما وافقت باقي الدول الكبرى، وبهذا انتهى الخلاف الذي دام طويلاً ، وبدأ مندوبو وزراء الخارجية البحث في مستقبل هذه المستعمرات و أعطاهم الحق في إرسال لجان للتحقيق لتجميع المعلومات التي يبنون عليها توصياتهم للوزراء لإيجاد حل نهائي لهذه القضية، ويلاحظ في هذا الشأن أن قرار الأخذ برأي السكان جاء أول مرة ولم يتم التعرض إليه في المؤتمرات السابقة.

اجتمع مندوبو وزراء الخارجية في لندن في الثالث من أكتوبر سنة 1947 تنفيذاً لمعاهدة الصلح مع إيطاليا، وكان جدول أعمال المؤتمر يحتوي على النقاط التالية :

1. تكليف لجنة للتحقيق من الدول الكبرى الأربع لبحث أحوال المستعمرات من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
2. التشاور في مصير المستعمرات مع الحكومات ذات المصالح كإيطاليا والحبشة ومصر والهيئات الأخرى كجامعة الدول العربية لعرض وجهات نظرها.
3. إعداد ملخص لكل ذلك وكتابة تقرير عن الأوضاع الداخلية ورغبات السكان يقدم لمجلس وزراء الخارجية14.

وبدأت المناقشات حول جدول أعمال هذا المؤتمر، فاقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال لجنة واحدة لتقصي الحقائق إلى جميع المستعمرات الإيطالية بينما اقترح الاتحاد السوفيتي إرسال لجنتين توفيراً للوقت، وقد أيدت بريطانيا الاقتراح الأمريكي بحجة إرسال لجنة واحدة توفيراً للنفقات ، واتخاذ معيار واحد لقياس الحالة في جميع المستعمرات15.

وقد أصر المندوب البريطاني على أن تكون زيارة ليبيا هي آخر الزيارات في خط سير لجنة التحقيق الدولية على أن تبدأ بزيارة طرابلس أولاً ثم فزان ثم برقة ومدة زيارة اللجنة ثمانية وستون يوماً ، تصل بعدها إلى لندن في أواخر مايو سنة 1948 لترفع تقريرها لمندوبي وزراء الخارجية، ومن الواضح أنّ بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى إيجاد كافة السبل لحق السكان في المطالبة بالوصاية البريطانية .

والجدير بالذكر أنّ الخلافات الشكلية حول مصير ليبيا كانت لها انعكاسات كبيرة، فقد ظهرت بوادر الاتفاق بين وجهات النظر البريطانية والسوفيتية، وذلك عندما أعلنت بريطانيا موافقتها على اقتراح الاتحاد السوفيتي بوضع الثقة في الدول الأربعة الكبرى بشأن اختصاصات وتشكيل لجنة تقصي الحقائق، غير أنّ الانتخابات الإيطالية التي جرت بين سنتي 1947 -1948م أدّت إلى رجوع الخلافات واتساع هوة الخلاف بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفيتي أخذ يناصر الحزب الشيوعي الايطالي، في حين ناصرت بريطانيا الحزب الديمقراطي الايطالي، فأخذ الاتحاد السوفيتي يروج لفكرة إعادة المستعمرات الإيطالية السابقة لإيطاليا وذلك ليظهر أمام الرأي العام الإيطالي بأنه لا يعارض عودة إيطاليا إلى ليبيا، الأمر الذي يساعد الحزب الشيوعي على الفوز في الانتخابات

. اللجنة الرباعية في فزان ومشروع بيفن سفورزا

في 25/إبريل /1946م وبعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على انتهاء الحرب في ليبيا قدمت بريطانيا مقترحاً لوكلاء الخارجية بأن يتم إرسال لجنة تحقيق إلى ليبيا للتعرف على رأي أهالي البلاد في مسألة تقرير المصير16.

وكانت وجهات النظر الدولية واضحة ومتباينة من خلال مناقشات اللجنة و اجتمع وزراء خارجية الدول الكبرى في 5 أكتوبر سنة 1946م لتحديد مصير المستعمرات الإيطالية كما اجتمعوا مرة أخرى في نيويورك في نوفمبر 1946م، أثناء اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وانتهى بتوقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا ،وحدد يوم 10 فبراير سنة 1947م موعداً لمراسم التوقيع في باريس، كما تم عرض القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بباريس، وجاء في المادة 23 أن إيطاليا تتنازل عن جميع الحقوق التي كانت لها في الممتلكات الأفريقية السابقة أي ليبيا وإرتيريا والصومال الإيطالي ، والى أن يتم الاتفاق على الحل النهائي لمشكلة هذه الأقطار، تستمر ليبيا تحت إدارة الدول المسيطرة عليها كما صدر بيان مشترك بنفس التاريخ ، أهم ما جاء فيه ان حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اتفقت على أن تضع حلاً نهائياً للمستعمرات الإيطالية، لمدة لا تتجاوز العام من تاريخ اعتماد المعاهدة، كما جاء فيه مراعاة سكان البلد واحتياجاتهم فيما لا يتعارض والسلام، وفي حال فشلت الدول الأربع في حل قضية المستعمرات تحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تعهد الحكومات بقبول االتوصيات كما ورد إرسال لجان إلى المستعمرات للوقوف على مطالب السكان الذين قاوموا المحتلين على مر القرون في ليبيا بلد الدراسة17.

ونصت بنود الصلح بإرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة، وقد تم تهميش طلب دعوة الجامعة العربية للاشتراك في هذه اللجان من قبل مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى، وبتاريخ 15سبتمبر 1947م تم التصديق على المعاهدة الإيطالية، وبذلك أصبح من الضروري إيجاد حل للمستعمرات الإيطالية قبل 15سبتمبر1948م18.

وفي أول مارس1946م قدم أمين الجامعة عبدالرحمن عزام تقريراً إلى مجلس الجامعة ذكر فيه بأن الخلاف القائم بين الدول الكبرى لم يسمح بتصفية الحكم العسكري في ليبيا19.

وعلم أعضاء مجلس الجامعة العربية بأن فرنسا وانجلترا لا تريدان الخروج من ليبيا وأن الولايات المتحدة تؤيد هاتين الدولتين مهما كانت نتائج لجنة التحقيق، ورفض الخروج هو الاعتراف صراحة بالاحتلال20 .

اللجنة الرباعية في فزان.

انطلقت اللجنة الرباعية إلى فزان

يوم29/مارس/1948 بعد مكوثها لأيام في طرابلس مطلع الشهر منذ 6/مارس، وكان لأهل فزان وجهة نظر مغايرة عن طرابلس وبرقة، حيث أشارت اللجنة بأنها عقدت 23 اجتماع وزارة لحوالي 20 قرية فوجدت أن سكان هذه القرى قد انتخبوا ممثلين لهم يتحدثون نيابة عنهم أمام اللجنة21، وكانت آراء أهل فزان مختلفة فمنهم من يريد أن تكون فزان تحت السيطرة الفرنسية ، فقد رأت كل من فرنسا وحلفائها بأن أهالي الجنوب ينادون بأن تكون لبلادهم حكومة إسلامية ولكن يروا أن يحتفظوا لفترة مؤقتة بالإدارة الفرنسية، ومنهم من طالب بالاستقلال ووقف الوصايا الفرنسية ،كما كانت فرنسا وحلفائها يدعون بأن الأقاليم الليبية الثلاث غير مهيأة لتقرير مصيرها22.

وبذلك أصبح واضحاً للدول العربية بأن فرنسا لا تريد الخروج من فزان شأنها بذلك شأن بريطانيا وأن يكون لهاتين الدولتين حق الوصاية أو أي شكل من الأشكال التي يلجأ إليها المستعمر23.

مشروع بيفن سفورزا .

جاء مشروع بيفن سفورزا نتيجة الاختلاف بين وجهات نظر الدول العربية المطالبة باستقلال ليبيا وبين المجموعة اللاتينية التي تطالب بعودة إيطاليا إلى ليبيا معتمدة في ذلك على ما لديها من أصوات في الجمعية العامة كفيلة بإسقاط أي مشروع لا يحقق لها أطماعها، بالإضافة إلى ذلك اختلاف وجهات النظر بين الدول الكبرى لحل القضية.

وفي 13. مايو 1949م وافقت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مع رفض الكتلة العربية والأسيوية والسوفيتية على المقترح الذي نص منح ليبيا استقلالها بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المقترح، على أن توافق الجمعية العامة على هذا القرار ونص على:

1. توضع فزان تحت نظام الوصاية الدولية ويسند لفرنسا بإدارتها على الأ يؤثر هذا على إدماجها في ليبيا الموحدة .
2. توضع برقة تحت نظام الوصاية الدولية ويسند لبريطانيا بإدارتها على إلا يؤثر هذا على وحدة البلاد.
3. توضع طرابلس تحت نظام الوصاية الدولية في أخر سنة 1951م ويسند إلى إيطاليا بإدارتها24.

وذاعت أنباء اللجنة السياسية عن اتفاق بيفن– سفورزا فهبت ليبيا للدفاع عن حقها في السيادة والاستقلال وحصلت اضطرابات وعصيان مدني في مختلف أنحاء ليبيا ضد هذه البنود.25

وبتاريخ 17 مايو 1949م عقدت الأمم المتحدة اجتماعها لبحث قرار اللجنة السياسية حول موافقتها على مشروع بيفن سفورزا، إذا أقرت الأمم المتحدة

هذا المشروع وفي هذا اليوم اتفق العرب والروس على تقديم اقتراح مشترك لمنع الجمعية العمومية للأمم المتحدة من الموافقة على هذا المشروع، وافتتح جان درهوسكي مندوب بولونيا الجلسة بقوله "أن مشروع بيفن–سفورزا طعنه من الخلف موجهة إلى الأمم المتحدة وإن هذه الاتفاقية غير شرعية لأنها موقعة من طرف ليس إرضاءه غير ضروري فحسب ، بل أنه فقد جميع حقوقه المتعلقة بمستعمراته السابقة"، إن بريطانيا نقضت تعهداتها بمقتضى معاهدة الصلح مع إيطاليا كما نقضت تعهداً وفق ميثاق الأمم المتحدة لأنها تصرفت من جانب واحد26،ومما لاشك فيه أن فكرة تكوين ثلاث حكومات في فزان و طرابلس وبرقه كانت فكرة فرنسية إنجليزية.27

وبعد ذلك رفعت اللجنة الفرعية قرارها مؤيدة للمشروع وبهذا تكون اللجنة الفرعية قد أوصت اللجنة السياسية بالموافقة على المشروع وعرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة وتضمن قرار اللجنة ما يلي :

- تحصل ليبيا على استقلالها بعد عشر سنوات.
- وضع فزان تحت وصاية فرنسا و برقة تحت وصاية بريطانيا، أما طرابلس فتوضع تحت وصاية إيطاليا في أواخر 1951م وفي أواخر العامين القادمين تتولى بريطانيا إدارة شؤون طرابلس مستعينة بمجلس استشاري تشترك فيه خمس دول من ممثلين عن فرنسا ومصر و وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل عن الشعب تحدد اختصاصاته بالاتفاق مع الإدارة الفرنسية كما تتخذ الدول الثلاثة القائمة بالوصاية التدابير الكفيلة بصون وحدة ليبيا28.

وعلى مدى يومين بين مؤيد للمشروع ومعارض له كان النصر لهذه المداولات لليبيين حيث رفض كثير من مندوبي الدول إعادة إيطاليا إلى ليبيا والصومال وتم رفض اتفاق بيفن–سفورزا ، وتم تأجيل مناقشة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى دورة الخريف فوافقت 51 دولة على الاقتراح وامتنعت 9 دول عليه وترتب على هذا القرار إبقاء المستعمرات الإيطالية السابقة منها فزان تحت الإدارة الفرنسية إلى أن تتفق الجمعية العمومية للأمم المتحدة على تسوية جديدة لها29.

- **السياسة الفرنسية وموقفها من الاستقلال.**

وفي اجتماع اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في أول أكتوبر 1949م وذلك لمناقشة مصير المستعمرات الإيطالية تقدم المندوب البريطاني فيكتور ماكنيل باستمرار الإدارة الحالية البريطانية في برقة وطرابلس وتعترف بريطانيا بمصالح فرنسا في فزان وستحدد بريطانيا موقفها حسب ما يقوله المندوب الفرنسي30.

واقترح المندوب الأمريكي تعين مندوب من الأمم المتحدة وتشكيل مجلس لمعاونته في إنشاء حكومة مستقلة ومنح ليبيا الاستقلال31،ووافقت اللجنة السياسية على الاقتراح ألأمريكي، وذلك بتعيين مندوب من الأمم المتحدة وتشكيل مجلس لمعاونته في إنشاء حكومة مستقلة ومنح ليبيا استقلالها، وبعد مفاوضات في وزارة الخارجية الأمريكية مع الدول المعنية بالأمر تم الاتفاق على أن تبقى فرنسا مشرفة على فزان32 وجاء في القرار ما يلي:

1. أن ليبيا أي فزان و برقة وطرابلس تصبح دولة مستقلة ذات سيادة.
2. يحقق هذا الاستقلال في وقت و لا يجوز أن يتأخر عن أول من يناير 1952م.
3. يجتمع مندوبون عن فزان و برقة وطرابلس بشكل جمعية وطنية ليقروا دستورا لليبيا التي تشمل فزان وبرقة وطرابلس ، تكون دولة مستقلة ذات سيادة وحددت الفقرة الثانية مدة لا تتجاوز عام أو يناير عام 1952.
4. تعين الجمعية العامة مندوبا عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلسا يساعده، والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وإنشاء حكومة مستقلة.
5. يقدم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً او أي تقارير خاصة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.
6. يتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسس التالية (أ) ممثل واحد تعينه كل الدول التالية فرنسا ، مصر، إيطاليا، الباكستان، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية(ب)ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية فزان و برقة وطرابلس وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا
7. بعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية بين مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية المقيمة في ليبيا.33

وعلى أثر قرار الدول الأربع الكبرى عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1949م (أدريان بلت الهولندي) مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة مندوبا للأمم المتحدة في ليبيا ، وكما قامت بتعيين ست دول كمستشارة فيما يتعلق بالشؤون الليبية، والدول هي: فرنسا ومصر وبريطانيا و الباكستان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، ولمندوب الامم المتحدة الحق في اختيار أربعة أعضاء آخرين من ليبيا بالتشاور مع الزعماء الليبيين34،وسمي بمجلس العشرة لأنه كان مؤلفاً من عشرة أعضاء، وفي 5 ابريل 1950م تم تشكيل المجلس الاستشاري بليبيا وفق القرار289 الدورة الرابعة للأمم المتحدة، وكان خوف ممثلي مصر والباكستان من إن فرنسا وانجلترا تسعيان لفصل أقاليم ليبيا الثلاثة عن بعضها حيث أعلن أعضاء فرنسا وانجلترا بأنه من المنطقي إنشاء إدارة في كل إقليم على حدا35،وعند وصول المستر بلت إلى طرابلس 1950م أخذ يتمشى مع سياسة إدارات الاحتلال التي رسمتها، وكذلك اخذ في تأويل مصطلح الوحدة الذي جاء في قرار هيئة الأمم المتحدة ، وذلك بانتهاجه النظام الفيدرالي36،وفي 25 أبريل بدأ المجلس الاستشاري عمله حيث أقر خطة قدمها بلت وتضمنت الاتي:-

1. انتخاب المجالس المحلية في فزان وبرقه وطرابلس خلال شهر يونيو 1950م.
2. اختيار لجنة تحضيرية لأعمال الجمعية الوطنية التأسيسية في وقت قريب لا يتجاوز شهر يوليو 1950م
3. انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية ودعوتها إلى الاجتماع في خريف 1950م وتسمى لجنة 60.
4. إقرار الجمعية الوطنية التأسيسية للدستور خلال عام 1951م.
5. إعلان الاستقلال وإنشاء حكومة وطنية قبل الأول من يناير 1952م وهو الموعد الذي حدده قرار الأمم المتحدة كموعد أقصى للاستقلال، ومع وجود كثير من الأحزاب واختلاف أراءها فقد قام مندوب الأمم المتحدة بعملية الاختيار مع التشاور مع زعمائها ولم تتمكن اللجنة من الانعقاد بطرابلس حتى 27يوليو 1950م وذلك تلبية لدعوة بيلت وقد ترأس محمد أبو الإسعاد العالم مفتي طرابلس وخليل القلال عن برقه ومحمد عثمان الصيد عن فزان37.

وبتاريخ 17 نوفمبر 1950م صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة تضمن توصيات جديدة تأييدا لقرارها الأول الصادر ف 21نوفمبر 1949م38،وقد نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول تقرير قدمه أدريان بيلت عن مهمته في ليبيا المتعلقة بقرار المنظمة حول استقلال ليبيا بوضعه موضع التنفيذ وقد وجهت العديد من الانتقادات من الاتحاد السوفيتي ومصر وعدد من الدول العربية والأسيوية للإدارتين الفرنسية والبريطانية للتباطؤ في نقل السلطات من الهيئات المسئولة عن الإدارة إلى الشعب الليبي39، وكانت فرنسا و انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض رقابتها على ليبيا عن طريق ربطها بمعاهدات واتفاقيات.40

وتقدم بيلت إلى حكومات فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ومصر بطلب إيفاد خبراء ماليين للاجتماع به وذلك للمناقشة في الوضع المالي لليبيا وطريقة الإعانة المالية إليها، وقد حضر مندوب الحكومة الليبية جلسة الخبراء الماليين التي عقدت في مارس 1951م في لندن، كما عقد الخبراء اجتماعاتهم من شهر أبريل حتى سبتمبر في جنيف، وفي الجلسة الأولى عرض الإنجليز ضمانة مالية بالجنيه الإسترليني مئة بالمئة للإصدار الأول للنقد الليبي وإدخال ليبيا في منطقة الإسترليني.

كما تعهدوا بتغطية العجز في الميزانية شريطة وضع الرقابة على الميزانية الليبية، ومع تخوف فرنسا وإيطاليا من العرض الإنجليزي فقد انتقد المقترح البريطاني، و كانت الاتفاقات السرية بين الدول الغربية مع مندوب ليبيا الذي أعلن في الجلسة الثالثة للخبراء في مايو 1951م عن قرار حكومته المؤقتة بالسعي من أجل إدخال ليبيا في منطقة الإسترليني.

وقد أيد قرار المندوب الليبي كل من مندوبي فرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وقد انتقد المندوب الباكستاني قرار الحكومة المؤقتة في الجلسة 93 لمجلس ليبيا الاستشاري في أكتوبر 1951م الذي جاء فيه بأن الحكومة لا تملك الحق إن تقبل باسم ليبيا المقترح الإنجليزي، وقد تنصل مندوب الأمم المتحدة من الاقتراح الإنجليزي في جرده السنوي الثاني وبين فيه بأن قرار الحكومة الليبية المؤقتة للانضمام للإسترليني جاء بتوجيه إحدى دول الإدارة دون استشارته في ذلك "إن ليبيا بدخولها منطقة الإسترليني تجد نفسها في وضع غير مجزي وإنها لن تستطيع الخروج من هذه المنطقة نظرا لارتباطها بالمساعدة المالية الخارجية"41.

وفي 12 أكتوبر 1951م وبمساعدة مندوب الأمم المتحدة سرى البلاغان المتماثلان لمعتمدي فرنسا و

إنجلترا حول نقل السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة في طرابلس وبنغازي وسبها ،وتم نقل البلاغ 220 البريطاني في طرابلس إلى الحكومة الليبية المؤقتة حق سن القانون الخاص بالعملة الليبية وتنفيذه، وكان البلاغ الثاني رقم221 يمنح الحكومة الليبية المؤقتة حق أن تبرم مع دولتي الإدارة الاتفاقيات المالية.

وفي 12 ديسمبر 1951م أبرمت الاتفاقيات المالية المؤقتة بين حكومة ليبيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى وبناء على هذه الاتفاقيات المالية الأنجلو فرنسية والتي تم تحديد سريان مفعولها في 31مارس1952م وفي 3يناير1952م أعلنت وزارة المالية في إنجلترا عن إدخال ليبيا في منظمة الإسترليني.

كما أعلن أن الجنيه الليبي يتمتع بحرية التحويل إلى الجنيه الإسترليني ،وبهذا فقد حل الجنيه الليبي محل الجنيه المصري في برقة والفرنك الجزائري في فزان و ليرة الاحتلال في طرابلس.

وفيما يتعلق بنقل السلطة فقد ماطلت كل من فرنسا بريطانيا في تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بنقل السلطة لليبيين حتى يتم تثبيت المصالح الاقتصادية لهاتين الدولتين وفي التقرير السنوي الثاني لمنظمة الأمم المتحدة 30اكتوبر 1951م أوضح بيلت رأي اللجنة حول نقل السلطة بأن دفاع ليبيا سيتحقق بنظام الأمن المشترك حسب ميثاق الأمم المتحدة والتي يأمل فيها دخول ليبيا في أسرع وقت وذلك بإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع الدول المجاورة والدول الصديقة، ، وما قامت به فرنسا من أجل فرض سيادتها الرامية لإطالة عمر احتلالها لفزان من خلال الانتداب أو الوصاية على ليبيا

الخاتمة.

طمح الليبيون دائماً لاستقلال بلادهم عن المحتل وكانوا يقدمون الأرواح في سبيل ذلك غير مبالين للفارق العسكري بينهم وبين عدوهم ،ومن هذه التضحيات وهي موضوع الدراسة ما قدمه الليبيون في إقليم فزان من أجل تحرير بلادهم ،وبعد اشتراكهم في الحرب العالمية الثانية مع جيش فرنسا الحرة، لتحرير بلادهم من المحتل الإيطالي قامت فرنسا بتغيير سياساتها مع الإقليم وسكانه بعد أنتهاء الحرب، فاتجهت بسياستها الاستعمارية بضم غات لجنوب الجزائر، وغدامس مع تونس وربط الإقليم ماليا بالفرنك الجزائري.

وكما منعت السكان من السفر إلى طرابلس وبنغازي إلا بعد الحصول على تصريح من الحاكم العسكري كما كان لها عدة مواقف سياسية ترفض الاستقلال لليبيا كما رفضت كل أنواع الأعمال السياسية الهادفة للمناداة بالاستقلال داخل فزان، كما عمدت الحكومة الفرنسية عن طريق مندوبها سواء عن طريق وزير خارجيتها أو مندوبها في اللجنة الرباعية أو مندوبها في أروقة الأمم المتحدة رفض أو تعطيل أي مشروع ينص على استقلال ليبيا العائد تلقائياً لاستقلال فزان ومن هذه الدراسة نستنتج الاتي:ـ

أولا:ـ لم تفِ فرنسا بتعهداتها مع الليبيين بعد طرد الإيطاليين بنيل ليبيا استقلالها وإنما قامت بالسيطرة على فزان.

ثانيا:ـ حاولت انتزاع فزان من باقي أقاليم ليبيا

ثالثاً:ـ تعتبر فرنسا محتل جديد وليست صديقة للشعب الليبي من خلال سياستها الرافضة والمماطلة لأي مقترح يقدم لاستقلال ليبيا.

رابعاً:ـ جهود حثيثة من فرنسا تريد تكبيل الشعب الليبي بالمعاهدات والاتفاقيات منذ أول يوم لاستقلاله.

خامساً:ـ على الليبيين أن يعوا جيداً بأن المستعمر دائماً يطمح لتحقيق مصالحه ولا يبالي لمطالب الشعوب.

سادساً:ـ من خلال التمسك الفرنسي بإقليم فزان لأنه حلقة وصل بين مستعمراتها الأفريقية أوصي بعقد مؤتمر علمي يضم مؤرخين واقتصاديين لإحياء تجارة العبور في الإقليم من جديد بنظم وقوانين تتماشى مع مصلحة ليبيا، ولرفع المعاناة عن كاهل المواطن الليبي بتوفير فرص عمل.

سادساً:ـ قسمت ليبيا اقتصادياً خلال فترة الدراسة حسب ما اقتضته المصالح الاستعمارية فكانت فزان تابعة للفرنك الجزائري الغير قابل للتداول في إقليمي برقه وطرابلس.

سابعاً:ـ بعد تداولات في أروقة الأمم المتحدة تحصلت ليبيا على الاستقلال رغم اعتراض الدول الكبرى.

الهوامش

1. THE CENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS CONCENING THE ADMINISTRATION OF THE FEZZAN 22 SEPT 1950 A\1387 PAGE L13
2. سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، القاهرة، دار الكتاب الجديد، ط الاولى ،1965ص 103.
3. أمال السبكي، اوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز2010، ص12.
4. محمود الشنيطي، قضية ليبيا ،القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، 1951، ص 171.
5. تقرير، مندوب الأمم المتحدة بليبيا، 1/1 ج، 1/32، 4 ديسمبر 1950، نيويورك، النسخة العربية، ص 12.
6. **ar.wikipedia.org › wiki ›**
7. محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1951، ص195.
8. بيار نوال دونيبي، فرنسا في فزان الرهانات والاستراتيجيات الاجتماعية الإقليمية، التاريخ المجهول العلاقات الليبية الفرنسية في فزان1943/1956، تونس، معهد البحوث المغاربية المعاصرة،15، 2012
9. سامي حكيم، مرجع سابق، ص103
10. محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص196
11. https://www.independentarabia.com/node/127921/تحقيقات-ومطولات/قرن-من-المعاناة-الليبية-في-قلب-الصراع-الدولي
12. سامي حكيم، مرجع سابق، ص78.79.
13. نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958، ص164.165.
14. محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص195
15. نفس المرجع، ص195.196
16. عطية مخزوم الفيتوري، بحوث تاريخية، جامعة بنغازي، كلية الآداب، ليبيا ، 2014، ص 232.
17. نقولا زيادة، مرجع سابق، ص165.
18. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ت نقولا زيادة، بيروت .نيويورك، مؤسسة فرانكلين، 1966، ص 114.
19. سامي حكيم، مرجع السابق، ص40.
20. السيد رجب خراز ، الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال . الإمارة . الوحدة مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع 6 ، معهد البحوث والدراسات العربية 1975 ، ص 47.
21. محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، لبنان، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، ج الأول، ط الأولى، 2004، ص214.
22. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، المغرب – الرباط، أعدها للنشر طلحة جبريل، ط الأولى، 1996، ص38.
23. سالمة عبدالعالي، الجماعات السياسية الليبية 1943-1951م، أصولها التاريخية، مواقفها السياسية، ممارساتها التوافقية، ليبيا – بنغازي، جامعة قاريونس، اطروحة ماجستير، 1982م، ص118.
24. مجيد خدوري ، مرجع السايق ، ص154.
25. جريدة المصري ، العدد رقم 4148 ،11 مايو 1949.
26. سامي حكيم ، مرجع السابق ، ص95، للمزيد انظر ن. إ. ن. إ ، بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ت عماد حاتم ، ليبيا ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 118، 1988م، ص 284. 285.
27. عائشة علي الجروشي ،التنظيمات والجمعيات الليبية في مصر ودورها في خدمة القضية الليبية ،1939. 1952 ،القاهرة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة ،2012، ص 131.
28. **United nations .official Records .of Third session 549.**
29. محمود الشنيطي ،مرجع السابق ، ص 227 . 229 ، وكذلك سامي حكيم ، مرجع السابق ، ص97.
30. سامي حكيم، مرجع السابق ، ص110
31. ن . إ . بروشين ، مرجع السابق ، ص 298.
32. أدريان بيلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، ت محمد زاهي بشير المغيربي، ليبيا، كلام للبحوث والاعلام، ج الاول،2016،ص291.
33. نقولا زيادة ، مرجع السابق ،ص 170.
34. نفس مرجع ، ص 161.
35. عائشة الجروشي ، مرجع السابق ،ص 191.
36. للجنة الطرابلسية ،تعليق اللجنة الطرابلسية على مذكرة الوفد الليبي في القضية الليبية التي قدمها الى اللجنة السياسية للجامعة العربية ، ص4.
37. محمد يوسف المقريف ، مرجع السابق ،ص 252.
38. نفس المرجع ،ص 138.
39. محمد يوسف المقريف ،مرجع السابق ،ص 257.
40. ن.إ.بروشين ، مرجع السابق ،ص329.
41. ن.إ.بروشين ، مرجع السابق ،ص330

قائمة المصادروالمراجع

اولا المصادر

[1]- ANNUAL REPORT OF THE FRENCH GOVRENMENT TO THE CENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS CONCENING THE ADMINISTRATION OF THE FEZZAN 22 SEPT 1950 A\1387 PAGE L13

[2]- United nations .official Records .of Third session 549

[3]- أدريان بيلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، ت محمد زاهي بشير المغيربي، ليبيا، كلام للبحوث والاعلام، ج الاول، 2016.

[4]- تقرير، مندوب الأمم المتحدة بليبيا، 1/1 ج، 1/32، 4 ديسمبر 1950، نيويورك، النسخة العربية.

[5]- جريدة المصري ، العدد رقم 4148 ،11 مايو 1949 .

[6]- اللجنة الطرابلسية ،تعليق اللجنة الطرابلسية على مذكرة الوفد الليبي في القضية الليبية التي قدمها الى اللجنة السياسية للجامعة العربية.
[7]- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، المغرب – الرباط ، أعدها للنشر طلحة جبريل، ط الأولى ، 1996.

ثانيا المراجع

[1]- أمال السبكي، اوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز2010.
[2]- بيار نوال دونيبي، فرنسا في فزان الرهانات والاستراتيجيات الاجتماعية الإقليمية، التاريخ المجهول العلاقات الليبية الفرنسية في فزان1956/1943،تونس،معهد البحوث المغاربية المعاصرة،2012.
[3]- سالمة عبدالعالي، الجماعات السياسية الليبية 1943-1951م، أصولها التاريخية، مواقفها السياسية، ممارساتها التوافقية، ليبيا – بنغازي، جامعة قاريونس، اطروحة ماجستير، 1982م.
[4]- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، القاهرة،دار الكتاب الجديد، ط الاولى ،1965.
[5]- السيد رجب خراز ، الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال . الإمارة . الوحدة مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع 6 ، معهد البحوث والدراسات العربية 1975.
[6]- عائشة علي الجروشي ،التنظيمات والجمعيات الليبية في مصر ودورها في خدمة القضية الليبية ،1939 . 1952 ،القاهرة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة ،2012،.
[7]- عطية مخزوم الفيتوري ،بحوث تاريخية ، ليبيا بنغازي ، جامعة بنغازي كلية الآداب ،2014.
[8]- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة ، ت نقولا زياده ، بيروت .نيويورك ، مؤسسة فرانكلين ، 1966.
[9]- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، لبنان – بيروت ، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، ج الأول ، ط الأولى، 2004.
[10]- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1951.
[11]- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص 171 .
[12]- ن. إ. ن. إ ، بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ت عماد حاتم ، ليبيا ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 118، 1988م.
[13]- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958.

ثالثا المو اقع الإلكترونية

https://www.independentarabia.com/node/127921/تحقيقات-
ومطولات/قرن-من-المعاناة-الليبية-في-قلب-الصراع- الدولي
ar.wikipedia.org › wiki-